توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري

بحث مستل من رسالة مقدمة للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في التربية
(تخصص إدارة تربوية)

إعداد

عبير كيلاني عبد الستار

إشراف

أ.د/أحمد إبراهيم أحمد
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية–جامعة بنها

أ.د/ جمال محمد أبو الوفا
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية–جامعة بنها

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري

إعداد

عبير كيلاني عبد الستار

إشراف

أ.د/أحمد إبراهيم أحمد
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية–جامعة بنها

أ.د/ جمال محمد أبو الوفا
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية–جامعة بنها

١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م

المستخلص باللغة العربية

استهدف البحث الحالي إلى التعرف على توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر، وذلك من خلال الكشف عن طبيعة التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر، والتعرف على الجهود التي تبذلها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر وكذلك تحديد الإجراءات المقترحة لترقية توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مجال تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر، وتقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي على اعتبار أنه طبيعة التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر والجهود التي تبذلها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير هذا النوع من التعليم، وكان من أبرز نتائجها أن التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج في مصر في الوقت الحاضر يحتاج إلى معرفة معوقاته وتحديد سبل مواجهاتها على ضوء إمكانات المجتمع والظروف المحيطة به، وكذلك توجه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) أنشطتها وبرمجها نحو المجتمع المصري في إطار التدريب التقني والمهني من أجل تعزيز مهارات التوظيف لخريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج.

الكلمات المفتاحية : التوجهات – الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) – التطوير – التعليم الثانوي الفني.

Abstract in Arabic

The current research aimed to identify the orientations of the German Agency for International Cooperation (GIZ) to develop Egyptian technical secondary education at the present time, by revealing the nature of Egyptian technical secondary education at the present time, and to identify the efforts made by the German Agency for International Cooperation (GIZ) to develop Egyptian technical secondary education at the present time, as well as defining the proposed procedures to upgrade the directions of the German Agency for International Cooperation in the field of developing Egyptian technical secondary education at the present time. For international cooperation (GIZ) to develop this type of education, one of its most prominent results was that technical secondary education / dual education and training in Egypt at the present time needs to know its obstacles and identify ways to confront them in the light of society's capabilities and surrounding circumstances, as well as the direction of the German Agency for International Cooperation (GIZ) GIZ) its activities and programming towards the Egyptian society within the framework of technical and vocational training in order to enhance the employability skills of graduates of the university Technical secondary education / dual education and training.

Keywords : Orientations - The German Agency for International Cooperation (GIZ) - Development - Technical Secondary Education.

أولاً : الإطار العام للبحث

مقدمة البحث :

تنظر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) إلى قدرة العنصر البشري كعملية متكاملة يتم من خلالها الاحتفاظ بكياته واستثمار طاقاته ومساعدته على التكيف مع المواقف الحياتية المختلفة، وفي ذات الإطار تبذل الوكالة جهوداً متواصلة عبر مجموعة من المشروعات والممارسات التي تهدف إلى مساعدة الإنسان لصناعة مستقبل أفضل من خلال الالتحاق بفرصة عمل تضمن له العيش الآمن والحياة الكريمة والاندماج الفاعل مع المجتمع الذي ينتمي إليه.

وتمتد جهود الوكالة الألمانية (GIZ) إلى كافة دول العالم سواء القارة الأفريقية أو القارة الآسيوية أو أمريكا اللاتينية أو غيرها في إطار مساعدة هذه الدول لإعادة بناء الإنسان وتفعيل شراكات تنموية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتعديد العمل المؤسسي وتطوير كفاءات المؤسسات المختلفة وفي مقدمتها مؤسسات التعليم الفني أو المهني، كما أن الوكالة تركز على توفير مجموعة من الآليات التي من شأنها تنسيق الجهود المبذولة بين الطرف الألماني والطرف المعني للخدمة أو المساعدة في إطار النظرة التكاملية والحفاظ على الهوية الوطنية وتخفيف الأعباء على كاهل الدولة أو الحكومة، ويتأتي ذلك عبر التنسيق المستمر عند تنفيذ مشروعاتها وتقييم نتائجها مع دعم وتعزيز المشاركة الواسعة لكل أصحاب المصلحة المعنيين بتحقيق التنمية المستدامة والتخطيط المستقبلي لها[١].

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

- **ما توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري؟**

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية :

- ما طبيعة التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر؟
- ما الجهود التي تبذلها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر؟

- ما الإجراءات المقترحة لترقية توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مجال تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر؟

أهداف البحث :

هدف البحث الحالي إلى التعرف على توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر، وذلك من خلال ما يلي :

- الكشف عن طبيعة التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر.
- التعرف على الجهود التي تبذلها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر.
- تحديد الإجراءات المقترحة لترقية توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مجال تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر.

منهج البحث :

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي على اعتبار أنه طبيعة التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر والجهود التي تبذلها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير هذا النوع من التعليم.

مصطلحات البحث :

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات التالية:

١-التطوير Development :

يعد التطوير نمطاً من أنماط التغيير التي يمر بها الفرد أو النظام الاجتماعي أو المجتمع ككل نتيجة التفاعل مع القوى البشرية والمادية وغيرها مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التغيير يتصف بنمو البنية والوظيفة والمهارة ويعتمد على مجموعة من المراحل المتكاملة[٢].

وينظر البحث الحالي إلى التطوير على أنه العملية التي تحدث تغييراً في نظام العمل، وترابط الإمكانات والموارد لتحقيق أفضل مستوى من الجودة في بيئة هذا العمل وتحقيق الهدف المنشود، على اعتبار أنه يعد بمثابة أسلوباً علمياً منظماً قائم على مجموعة من الأسس والركائز التي تهدف إلى تغيير وتحسين أداء كل العناصر البشرية داخل منظومة التعليم الفني/ التعليم والتدريب المزدوج من أجل زيادة فعاليتها وتحقيق كفايتها الإنتاجية حتى تصبح أكثر استجابة

نحو التغيير الاجتماعي والثقافي الحادث في المجتمع المصري وخاصة مع إطلالة الألفية الثالثة.

٢-الوكالة الألمانية German Agency :

هي عبارة عن منظمة عالمية تتبع دولة ألمانيا الاتحادية وتعمل في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة وتركز على الشراكة في إطار تحسين حياة العنصر البشري على أساس مستدام من خلال توفير حلول حياتية مستقبلية مع إدخال مجموعة الإصلاحات اللازمة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية من أجل تنمية قدرات العنصر البشري بشكل خاص والمؤسسات والمجتمعات بشكل عام(٣).

وتتوجه جهود الوكالة الألمانية نحو قطاع الهجرة وكفاءة الطاقة المتجددة والصرف الصحي وسوق العمل والتعليم الفني والتدريب المهني والتنمية الحضارية والإصلاح الإداري والمرأة والشباب والتنمية المجتمعية ودعم القطاع الخاص والمخلفات الصلبة، بالإضافة إلى مشروع دعم الابتكار الزراعي واستصلاح الأراضي لخدمة صغار المزارعين في محافظات الصعيد ومشروع دعم التشغيل لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من أجل توفير خدمات التوظيف سعياً لتوفير فرص عمل عادلة ذات طبيعة غير أكاديمية للشباب وكذلك تأهيل الشباب لسوق العمل من خلال تقديم التعليم الفني والمهني(٤).

٣-التعليم الفني Technical Education :

التعليم الفني هو ذلك التعليم الذي يلتحق به الطالب/الطالبة بعد إتمام شهادة الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ويتضمن (زراعي – صناعي – تجاري – تعليم مزدوج) ويدرس به الطالب/الطالبة لمدة ثلاث سنوات يحصل بعدها على شهادة دبلوم(٥).

ثانيًا : طبيعة التعليم الثانوي الفني في مصر في الوقت الحاضر : ويندرج تحتها :

أ- أهمية التعليم الفني وأهدافه :

تأتي أهمية التعليم الفني من دوره الفعال في تحقيق التنمية والتي تقوم علي بناء وتكوين القدرات البشرية من خلال إكساب الفرد المهارات والمعارف ثم توظيف الفرد لما يتعلمه في مختلف المجالات علي اعتبار أن ذلك يمثل لب التنمية ومحور ارتكازها بالإضافة إلي دوره في تلبية الاحتياجات المستقبلية من القوي العاملة في شتي المجالات(٦)، والتي تشمل الميادين التالية:

- المشروعات الاستثمارية بما تمثله من تكنولوجيا متقدمة وما تحتاجه من كوادر فنية ماهرة مثقفة بمستويات عالية.
- توفير العمالية المطلوبة لمشروعات المناطق والمدن الصناعية الجديدة والمتزايدة والمنتشرة في البلاد.
- مواجهة البطالة وإعادة هيكلة العمالة بقطاع الأعمال العام لتحويلها إلي قوة منتجة ومستثمرة حسب احتياجات سوق العمل.
- الإعداد الجيد والتوجيه السليم لأصحاب المشروعات الصغيرة الجدد منهم أو القائمين فعلاً بمشروعات وتوفير المعونة الفنية المتنوعة المناسبة لهم(٧).
- امتصاص المتسربين من التعليم والمحرومين منه وتحويلهم إلي قوة إنتاجية علي أسس سليمة ثقافية ومهنية تساعد في رفع مستوي الخدمات وتوفر القوي العاملة المنتجة وحماية هذه الفئة من الانحراف إلي العمل تحت ظروف سيئة.
- توفير فرص التدريب الجيد الفعال المرتبط باحتياجات سوق العمل وبالمستوي الذي تقبله المؤسسات وأصحاب الأعمال.
- تزويد الراغبين في الهجرة والعمل بالأسواق الخارجية بالمهارات وبالمستوي الذي يساعد علي المنافسة ويمكن من الحصول علي فرص العمل المتاحة والاستمرار فيها(٨).

وعلى هذا فقد جاء اهتمام وزارة التربية والتعليم بالتعليم الفني كاستجابة لتحديات العصر والتي يتصدر المشهد فيها مجتمع المعرفة والذي بدوره غير من دور وطبيعة سوق العمل الذي أصبح يحتاج إلى المهارة الفائقة والاستعداد المتميز وقبول المنافسة ومواجهة التحديات بمنهجية علمية تؤمن بتوظيف مستجدات الثورة التكنولوجية في كافة مجالات العمل المجتمعي، وبالتالي أصبح التنسيق لزاماً من قبل كافة الأطراف المعنية عن التعليم الفني في مصر وكذلك مراكز التدريب ومؤسسات الإنتاج وتضافر كافة الجهود سواء على مستوى الوزارات أو الشركات أو مؤسسات الإنتاج أو غيرها من أجل إعداد الكوادر البشرية في إطار تدريب عصري ورعايتهم رعاية صحية سليمة من أجل صقل مهاراتهم وتنمية استعداداتهم شريطة أن يتم ذلك في إطار مناهج دراسية عصرية تتيح للتلميذ أو الطالب أو المتدرب تنمية مهاراته العملية والتطبيقية التي تساعده على التكيف مع احتياجات سوق العمل والذي يحتضن مجموعة من الحرف أو المهن المتنوعة(٩).

وعلى هذا فإنه يمكن بلورة أهمية التعليم الفني على النحو التالي :

- توفير عمالة فنية مؤهلة ومدربة قادرة على زيادة الإنتاج ومواجهة التحديات وتحقيق التنمية المنشودة.
- إكساب الطالب خبرات ومهارات تفيده في التكيف مع سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- المواءمة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل من خلال ترسيخ فكرة أن خريج التعليم الفني متميزاً له مستقبل واحد من خلال المشاركة الفاعلة في المجتمع الذي ينتمي إليه.
- استحداث آليات جديدة في إطار تأهيل خريجي هذا النوع من التعليم حتى يصبح موهوباً ومبتكراً ومنافساً في أسواق العمل المختلفة.
- يعد التعليم الثانوي الفني أهم الأدوات لتحقيق برامج التنمية الشاملة في المجتمع.
- يسهم هذا النوع من التعليم في مواجهة البطالة عبر إيجاد فرص عمل جديدة في إطار التكنولوجيا الحديثة والجودة العالية وقبول المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي.
- يسهم هذا النوع من التعليم في إيجاد الفني الماهر القادر على التكيف مع التقنيات الحديثة وامتلاكه مهارة المعرفة وإعمال العقل والتدريب المستمر في مواقع وميادين الحياة المختلفة(١٠).

وعلى هذا فإن التعليم الثانوي الفني قد أصبح ضرورة لتحسين الإنتاجية والقدرة على التنافس وذلك من خلال التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي مع إطلالة القرن الحادي والعشرين وما صاحب ذلك من شدة التنافس والبحث عن الفكر المتجدد لإنتاج منتجات جديدة أو خدمات جديدة تفي بالاحتياجات المتغيرة والمتسارعة للبشر في عصر العولمة، وهذا يفرض على القائمين على أمور منظومة التعليم الثانوي الفني في مصر إعادة النظر في التخصصات الموجودة في هذا النوع من التعليم ومستويات المهارة المطلوبة من خريجيه وكيفية تحديثها باستمرار وكذلك كيفية تحديث مؤسساته ومقرراته الدراسية وأساليب التدريب من أجل التجاوب مع متطلبات سوق العمل واللحاق بالركب العالمي.

وتهدف المدارس الثانوية الفنية إلي إعداد فئتي الفني الأول, والمدرب في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات، وعلى هذا فإنه يمكن عرض أهداف التعليم الثانوي الفني على النحو التالي :

أ-من وجهة نظر وزارة التربية والتعليم :

- المساهمة في تحقيق التنمية من خلال توفير الكوادر الفنية الماهرة والمدربة التي تكفل عملية الإنتاج وحركة الاستثمار والتنمية.
- إعداد القوي العاملة الفنية المدربة في أحد المجالات الصناعية أو الزراعية أو التجارية.
- تأهيل الطلبة حتى يتمكنوا بعد تخرجهم من استمرارية التعليم لرفع مستواهم العلمي والمهني والارتقاء بمستوي المهارة في مجالات العمل التخصصية.
- المساهمة في الإنتاج القومي عن طريق تحويل المدارس الفنية إلي وحدات تعليمية تعمل في إطار مشروع رأس المال والذي يهدف إلي رفع الأداء التعليمي للطلاب من خلال التدريبات العملية والاستفادة من القوي البشرية والإمكانات الآلية بالمدارس وزيادة دخل الطلبة بقدر إنتاجهم.
- إتاحة الفرصة للعمالة المصرية لتحسين مستوياتها المهارية والفنية والثقافية من خلال نظام إلحاق العمالة بالمدارس الفنية "نظام العمال" باعتباره قناة من القنوات المفتوحة لتعليم الكبار.
- اكتساب الطلاب القدرة علي إيجاد فرص للعمل بأنفسهم أو بالمشاركة مع غيرهم في القيام بمشروعات إنتاجية خدمية صغيرة.
- تحقيق جودة مخرجات التعليم والتدريب الفني والمهني، علمياً ومهارياً بالمستوي الذي تحتاجه أسواق العمل المحلية والخارجية، وذلك لمواجهة التطور المستقبلي(١١).

ب-من وجهة نظر الأدبيات التربوية المعاصرة :

- إعداد فني ماهر قادر علي المنافسة بالسوق المحلية والإقليمية والعالمية، ويشارك بإيجابية في تقدم ورقي الوطن.
- تحقيق برامج التنمية الشاملة، حيث إنه يعتبر قاطرة التنمية.
- يعد دعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعي بنوعياته المختلفة.

- إعداد القوي العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث يصب مباشرة في سوق العمل.
- تنمية القدرات الفنية لدي الدارسين في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة، والإدارة والخدمات السياحية[١٢].
- تأهيل الطلاب ليتمكنوا بعد تخرجهم من استمرارية العي لرفع مستواهم العلمي والمهني، والارتقاء بمستوي المهارة في مجالات العمل التخصصية.
- المساهمة في الإنتاج القومي عن طريق تحويل المدارس الفنية إلي وحدات تعليمية تعمل في إطار مشروع رأس المال والذي يهدف إلي رفع الأداء التعليمي للطلاب من خلال التدريبات العملية والاستفادة من القوي البشرية والإمكانات الآلية بالمدارس وزيادة دخل الطلبة بقدر إنتاجهم[١٣].
- إتاحة الفرصة للعمالة المصرية لتحسين مستوياتها المهارية والفنية والثقافية من خلال نظام إلحاق العمالة بالمدارس الفنية "نظام العمال" باعتباره قناة من القنوات المفتوحة لتعليم الكبار.
- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة في نظمها التعليمية والتعاون معها، مثال ذلك برنامج مبارك كول.
- إكساب الطلاب القدرة علي خلق فرص للعمل بأنفسهم أو بالمشاركة مع غيرهم في القيام بمشروعات إنتاجية خدمية صغيرة.
- التأكيد على جودة مخرجات التعليم والتدريب الفني والمهني، علمياً ومهارياً، بالمستوي الذي تحتاجه أسواق العمل المحلية والخارجية، وذلك لمواجهة التطور المستقبلي[١٤].

ب-التعليم والتدريب المزدوج (كنمط من أنماط التعليم الفني) :

يمكن النظر إلى نظام التعليم والتدريب المزدوج على أنه ذلك النظام الذي يقوم على التعاون بين كل من القطاع الخاص ممثلاً في الشركات والمصانع من ناحية والمدارس المهنية العامة من ناحية أخرى وهذا التعاون منظم قانونياً حيث تقوم الشركات والمصانع بتوفير التدريب اللازم للطلاب بينما يتلقى الطلاب المعرفة النظرية الأكاديمية بالمدارس المهنية[١٥]، وعلى ضوء هذه الرؤية فإن هذا النوع من التعليم مصمم لإعداد العمالة الماهرة في القطاعات

الصناعية المختلفة بمعنى أنه تعليم نظامي يتلقى فيه الطالب الدراسة النظرية في المؤسسة التعليمية والجزء العملي في مواقع العمل لإتقان المهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل[١٦].

جـ-معوقات التعليم الثانوي الفني :

أظهر واقع التعليم الفني أنه يواجه مجموعة من المعوقات التي تحد من فاعليته وتحول بينه وبين تحقيق أهدافه على النحو المنشود، ومن ثم يمكن عرض هذه المعوقات على النحو التالي :

- **معوقات تتعلق بالطالب : وتشمل :**
  - تدني نظرة المجتمع لطالب التعليم الثانوي الفني.
  - انخفاض المستوى العلمي لطالب التعليم الثانوي الفني.
  - سوء سلوك بعض طلبة التعليم الثانوي الفني.
  - تكدس الطلبة داخل حجرات الدراسة والمعامل.
  - إلحاق الطالب بقسم لا يرغب فيه.
  - توزيع الطالب على التخصصات الداخلية وفقاً للمجموع.
  - غياب الحوافز سواء المادية أو المعنوية للطالب المتفوق في التعليم الثانوي الفني.
  - قلة الإمكانات المتاحة لتدريب الطلبة على العمل خارج المدرسة.
  - ضعف مهارات خريجي التعليم الثانوي الفني.
  - قلة وعي طالب التعليم الثانوي الفني بالمنافسة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي[١٧].
- **معوقات تتعلق بالمناهج : وتشمل :**
  - قلة احتواء المحتوى العلمي على الأنشطة الصفية واللاصفية.
  - تجاهل بعض المناهج الدراسية للمستجدات العلمية العالمية.
  - قلة التجهيزات اللازمة لممارسة الأنشطة[١٨].
  - قلة اهتمام المعلمين بالإشراف على الأنشطة المصاحبة للمنهج.
  - قلة الاهتمام بالكتاب المدرسي وفقدانه لجذب الطالب.
  - قلة التنوع في عرض المناهج عبر توظيف التكنولوجيا الحديثة.
  - تركيز الامتحانات على الأسئلة التي تقيس الحفظ[١٩].

- **معوقات تتعلق بالمعلم : وتشمل :**
  - قلة العائد الاقتصادي لمعلم التعليم الثانوي الفني.
  - تدني نظرة المجتمع لمعلم التعليم الثانوي الفني.
  - تجاهل مشاركة المعلم في تطوير المناهج الدراسية[٢٠].
  - ضعف الإعداد العصري لمعلم التعليم الثانوي الفني.
  - قلة البرامج التدريبية الموجهة لمعلم التعليم الثانوي الفني.
  - ضعف التعاون بين معلمي التعليم الثانوي الفني مع بعضهم البعض.
  - ضعف التنمية المهنية لمعلم التعليم الثانوي الفني وخاصة في عصر التحول الرقمي[٢١].
- **معوقات تتعلق بإدارة المدرسة: وتشمل :**
  - ضعف قدرة إدارة المدرسة على تفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي.
  - قلة تشجيع الدافعية لدى العناصر البشرية التي تعمل بالتعليم الثانوي الفني.
  - استخدام معايير تقليدية عند تقييم أداء العاملين بمدارس التعليم الثانوي الفني.
  - قلة مشاركة العاملين أو المعلمين في صنع القرارات المدرسية الخاصة بالتعليم الثانوي الفني.
  - قلة الدورات التدريبية المخصصة لقيادات المدارس الثانوية الفنية.
  - تركيز إدارات المدارس الثانوية الفنية على الجودة من خلال الشكل دون المضمون[٢٢].

ثالثاً : الجهود التي تبذلها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري في الوقت الحاضر : ويندرج تحتها :

أ- ماهية الوكالة الألمانية ومجالاتها :

تمثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) هيئة للتعامل الدولي غير هادفة للربح تعمل من أجل التنمية المستدامة، وهي مملوكة للحكومة الألمانية وتعمل على دعم تحقيق أهداف سياستها التنموية وتوفير حلول طموحة مستقبلية قابلة للتطبيق وذلك في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية

والبيئية والاجتماعية في ظل عالم تسوده العولمة والتي تنادي بسيطرة القطب الواحد على الكرة الأرضية وهو القطب الأمريكي.

وتدعم الوكالة الألمانية للتعاون الفني الإصلاحات وعمليات التغيير في الدول التي تحتاج إلى ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان بطريقة مستدامة وفي إطار المنفعة العامة بمعنى أن (GIZ) تعمل على تجميع كل ما تنتجه ثم توجهه للمساهمة في مشروعات التعاون الدولي[٢٣].

أما عن مجالات الوكالة الألمانية فتمتد لتشمل مجموعة من المجالات التي تتضمن التنمية الاقتصادية وتعزيز العمالة وتحسين مهارات الإدارة والديمقراطية والصحة والتعليم الأساسي وحماية البيئة والحفاظ على الموارد والزراعة، وفي كل هذه المجالات تركز الوكالة على تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات حيث تعطي أولوية في تقديم المشورة إلى الحكومات في كثير من البلدان وتعمل على إيجاد إصلاحات شاملة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تقدم مساعدات طارئة وبرامج للاجئين في إطار تنمية قدرات المواطنين لمساعدة أنفسهم وتشجيع التنمية المستدامة[٢٤].

ب- جهود الوكالة الألمانية في المجتمع المصري ومضمونها العلمي :

تعد مصر واحدة من البلدان الرئيسة والشريكة في التعاون والتنمية على المستوى الألماني والدولي وذلك نظراً لموقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط ويتم تنفيذ مشاريع الوكالة في جميع محافظات جمهورية مصر العربية بتكليف من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بجمهورية ألمانية الاتحادية، ومن أبرز المجالات التي يتم فيها التعاون وفقاً لأولويات التنمية المصرية ما يلي :

- **حماية البيئة والمناخ** : حيث إن التزايد السريع لعدد سكان مصر فرض على الدولة المصرية أن تعطي أولوية في إطار الحفاظ على الموارد والتركيز على مصادر الطاقة المتجددة وكفاءتها.
- **الموارد المائية وإدارة المياه** : حيث إن الاستخدام المستدام لمياه نهر النيل وما يمثله من أهمية قصوى للدولة، ومع زيادة السكان ترتب على ذلك زيادة الطلب على المياه ومن ثم أصبحت كمية المياه المتاحة للزراعة تتضاءل ونوعية المياه وجودته تتدهور.

- **تشييد الطرق وبناء الكباري :** حيث تعمل الوكالة على بناء الطرق والكباري والنقل البري في إطار الارتقاء بالمواطن المصري وتعزيز السلامة على الطرق والحفاظ على الطبيعة والتخلص من المواد الخطرة وإدارة النفايات(٢٥).
- **الشراكات :** حيث تتعاون الدولة المصرية مع مجموعة من المؤسسات الألمانية في إطار مشروعات الشراكة مثل بنك التنمية والتعمير الألماني والهيئة الدولية لبناء القدرات والهيئة الألمانية للتبادل العلمي، ومعهد جوته، ومؤسسة كونراد إديناور، ومؤسسة فريدريش إيبرت وغيرها على مستوى القطاع العام والخاص، وتعمل هذه الشراكات على تعزيز العلاقة بين الدولتين على اعتبار أنها شراكات طويلة المدى تخدم سياسات التنمية والأهداف التجارية مع الأخذ في الاعتبار أنه يتم تقاسم المخاطر والتكاليف بين الجانب المصري والجانب الألماني(٢٦).
- **خدمات تبادل التعاون :** حيث تتعاون الوكالة بتقديم مجموعة من الخدمات الدولية في مصر مثل برنامج الطاقة الجديدة والمتجددة وبرنامج الكفاءة في قطاع الطاقة، وبرنامج توفير المياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى المجال الرابع وهو مجال التعليم الفني والتدريب المهني(٢٧).

وعلى هذا فإن جهود الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) توجه أنشطتها وبرامجها نحو المجتمع المصري في إطار برنامج التدريب التقني والمهني وتعزيز مهارات التوظيف في إطار التعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل ووزارة التنمية المجتمعية من أجل تكييف التدريب المهني حتى يتناسب مع حالة العمالة المصرية في الوقت الحاضر ومراعاة لاحتياجات سوق العمل مع مشاركة كافة الأطراف المعنية في تنشيط كافة الجهود الرامية إلى تحسين حالة التدريب الموجه إلى طالب التعليم الثانوي الفني الصناعي والتعليم والتدريب المزدوج مع دراسة ظروف سوق العمل باستمرار، كما أن نجاح هذه الجهود يتوقف على مقدمي الخدمات العامة وصناع القرار في محافظات مصر والخدمات التي تقدمها مجموعة الروابط المختلفة بالإضافة إلى تعاون مدارس التعليم الثانوي الفني وممثلي المجمع المدني مع هذه الوكالة.

وفي إطار تعزيز الجهود التي تبذلها الوكالة الألمانية وحتى تضمن نجاحها تركز على مجموعة من المضامين العلمية والتي تتمثل في :

- **تعزيز الظروف التمكينية** : ويتم ذلك مع المؤسسات التي تتعامل معها في إطار تنمية قدرات العنصر البشري سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي بالإضافة إلى تمكين الاستخدام الفعال والذكي للموارد المالية والبشرية.
- **رفض الحواجز المؤسسية** : ويتم ذلك عن طريق تعزيز التنفيذ المنهجي والمتكامل للمشروعات التي تتبناها على ضوء القدرات والاحتياجات المتاحة وتوظيف أولويات المعرفة ودعم عمليات التعلم المشتركة وتقديم أفضل الممارسات في ذلك السياق.
- **التخطيط المالي السليم** : ويتم ذلك من خلال وجود إستراتيجية فاعلة لتنفيذ المساهمات المحددة (برنامج العمل الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مع الحكومة المصرية) وخاصة في مجال التعليم الثانوي الفني أو التعليم والتدريب المزدوج.
- **وجود أنظمة رقابية وتقييمية فاعلة** : ويتم ذلك من خلال مراقبة إستراتيجيات التنفيذ وتمكين المشاركة الواسعة لأرباب المصالح في المجتمع المصري مثل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة الصناعة والقوى العاملة وغيرها[٢٨].
- **وجود قاعدة بيانات عالية الجودة** : حيث تتسم هذه القاعدة بالموثوقية ونظم الإدارة الفاعلة وخطط العمل الواضحة وبالتالي تأتي المساهمات الفاعلة من خلال زيادة الكفاءة الفنية في إدارة البيانات وإعداد التقارير.
- **تعزيز المهارات الإدارية والقيادية للجهات ذات الصلة** : ويتم ذلك من خلال تحسين عملية الوصول إلى المعلومات وتسهيل تبادل المعرفة عبر التكامل الرأسي والأفقي مع تنمية القدرات البشرية وتقديم الخدمات الفاعلة لتحقيق النجاح المنشود.
- **دعم شراكة الشفافية** : حيث تتم من خلال الحوار والمناقشة بين كافة الأطراف المعنية بالمشروعات ذات الصلة مع توفير البنية التحتية التقنية والتعاون المنسق والمتكامل مع كافة القطاعات المعنية.
- **ترقية المهارات التقنية للعنصر البشري** : ويتم ذلك من خلال تدريبه على الأجهزة والمعدات الحديثة وكيفية التعامل معها للحصول على أفضل النتائج الممكنة.
- **تعزيز التعلم المتبادل** : والذي يتم بين الحكومة المصرية والوكالة الألمانية وأرباب المؤسسات الخاصة ذات الصلة في إطار تعزيز التبادل المنظم للمعرفة والتعلم بين

الأطراف المشاركة مع استكشاف الفرص والقيود المفروضة التي تحد من فاعلية هذا التعاون.

- **تحسين العمل التعاوني :** ويتم من خلال وجود حزمة محددة لاستمرار التعاون بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التربية والتعليم والوكالة الألمانية (GIZ) مع التركيز على الدروس المستفادة من هذا التعاون في الحاضر وتعزيزه في المستقبل للارتقاء بمنظمة التعليم الثانوي الفني أو التعليم والتدريب المزدوج[٢٩].

جـ-توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في المستقبل :

تتوجه الوكالة الألمانية للتعاون الدولية بجهودها نحو المستقبل من خلال التركيز على الأمور التالية :

- تطوير القدرات والكفاءات في التعاون الدولي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.
- تصميم وتنفيذ إجراءات تدريبية في مجموعة واسعة من المجالات والموضوعات التي تخص التعليم والتدريب التقني والمهني.
- التركيز على الفئات المستهدفة من المستوى المتوسط مع تقديم خدمات أكاديمية للتعليم والتدريب التقني والمهني لكافة الشركاء.
- دعم اكتساب المعرفة والتعلم العملي للمعلم وإدارة المدرسة وفق المتطلبات الفنية الحديثة وخاصة في عصر الرقمنة والمهارات المتعددة[٣٠].
- تيسير الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل مع تخصيص حوافز للمعلم الذي يشارك في هذه المبادرة ودعم الدافعية الذاتية لهم في إطار حسبه للعمل مع حسن اختيار المعلم وإيجاد روح المنافسة والمشاركة في بيئة العمل.
- دعم الأطراف المعنية بالتعليم الفني والتعليم والتدريب المزدوج بتقديم غرف لتنفيذ هذه المبادرات مثل غرف التدريب وغرف التوظيف وغرف المشورة المهنية وتوفير حوافز للمعلم في ذات الإطار.
- التركيز على الاستدامة التقنية وحسن تدريب وتأهيل المعلم من خلال دورات تدريبية تساعده على ترقية قدراته وتجديد معلوماته وصقل مهاراته.
- مساندة شركات التنمية من رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني في إطار الوفاء بالمسئولية المجتمعية.

- تشجيع طالب التعليم الثانوي الفني والتعليم والتدريب المزدوج على الحضور إلى المدرسة والانتظام بالدراسة والتفاعل مع معدات وآلات المصنع والارتقاء بمستوى تحصيله واستيعابه العلمي(٣١).
- تنمية الثقة بين دولة ألمانيا الاتحادية وباقي شعوب الأرض بشكل عام مع التأكيد على شعوب الدول النامية من خلال تقديم خدمات تسهم في تنمية الموارد البشرية بها.
- تبني الفكر الإستراتيجي الاستباقي الذي يعمل على نقل ألمانيا من دولة تقليدية إلى دولة فاعلة ذات قوة تؤثر في مقدرات العالم وقراراته.
- دعم الفكر الريادي الذي يجعل ألمانيا دولة رائدة في مجال دعم المشروعات التنموية بمختلف المجالات الخدمية التي توجه لإعادة بناء الإنسان في الدول النامية بشكل خاص من أجل حمايته وتحقيق سعادته في الحاضر والمستقبل.
- دعم الرمزية الألمانية التي تشير إلى قوة ألمانيا الحديثة في مواجهة التهديدات الإقليمية أو العالمية من خلال تضافر الجهود على المستوى الإقليمي والعالمي بما يعزز حماية ألمانيا وإثبات ذاتها والإحساس بتواجدها مع دعم الامتداد الأوروبي إلى دول العالم الثالث(٣٢).

رابعاً : نتائج البحث وإجراءاته المقترحة :

قامت الباحثة بتطبيق استبانة على عينة بلغ عددها (٢٧٣) فرداً من مديري مدارس التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج وكذلك الوكلاء وبعض العاملين والإداريين بذات المدارس، وكان من أبرز نتائجها ما يلي :

- تحتاج منظومة التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج في مصر إلى تشجيع العمل الجماعي التعاوني من خلال الهيئات والمؤسسات المعنية على أن يكون التعاون في إطار وضع خطة لتطوير هذه المنظومة شكلاً ومضموناً.
- يحتاج التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج في مصر في الوقت الحاضر إلى معرفة معوقاته وتحديد سبل مواجهاتها على ضوء إمكانات المجتمع والظروف المحيطة به.
- توجه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) أنشطتها وبرمجها نحو المجتمع المصري في إطار التدريب التقني والمهني من أجل تعزيز مهارات التوظيف لخريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج.

- تهتم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بإكساب المعلم والمدير والطالب مجموعة من المعارف والمعلومات الحديثة وخاصة في عصر الرقمنة والمهارات المتعددة.
- تتبنى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) توفير فرص عمل لائقة ومستدامة للشباب المصري في إطار برنامج التعاون الإنمائي الخاص بها.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن طرح مجموعة من الإجراءات التي تسهم في ترقية توجهات الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في مجال صناعة مستقبل أفضل لمنظومة التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج المصري وذلك على النحو التالي :

العمل على إيجاد بدائل جديدة لزيادة تمويل مدارس التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج عبر الشراكة المجتمعية والصيغ التعاونية مع المؤسسات الصناعية في إطار تبني المشروعات الإنتاجية.

إعطاء التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج مساحة مناسبة في وسائل الإعلام المختلفة في إطار إبراز دوره في تفعيل التنمية الاقتصادية على أرض الواقع.

حث رجال الأعمال وقيادات المجتمع المحلي لمساندة مدارس التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج على اعتبار أنه يمثل أحد أعمدة التنمية الفاعلة للمجتمع المصري في الألفية الثالثة.

تفعيل المشاركة بين قيادات منظومة التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج في مصر وقيادات الوكالة الألمانية (GIZ) في إطار تيسير الانتقال لسوق العمل ومساعدة الخريج على متابعة التقدم العلمي والمهاري.

توجيه بعض جهود الوكالة الألمانية (GIZ) تجاه إقامة مدارس فنية عصرية تشمل المدرسة والمعمل والمصنع مع دعم خطوط الإنتاج والتسويق بها.

تفعيل مشاركة قيادات منظومة التعليم الثانوي الفني في مصر مع قيادات الوكالة الألمانية (GIZ) في إطار تحديد المهارات الأساسية لخريجي هذا النوع من التعليم على غرار الاحتياجات المتجددة لسوق العمل.

مراجع البحث وهوامشه

(1) Bernd Markus Liss : Paris Committee On Capacity-Building (Pccb) Capacity Development To Facilitate Coherent Implementation Of Ndcs In The Context Of National Development Plans, Freidrich Ebert Allee, Germany, 2021. PP. 1-5.

(٢) فاروق عبده، أحمد عبد الفتاح : معجم المصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، ص ص١٠٣-١٠٤.

(٣) وزارة التجارة والصناعة : الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، http://www.expoegypt.gov, 2020, P. 1.

(٤) أكرم القصاص : الوكالة الألمانية للتعاون الدولية، https://www.youm7.com, 2021, PP. 1-2.

(٥) على طارق العاني، غانم سعد الله حساوي : التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، تونس، ٢٠١٧، ص ص٢٥-٢٦.

(٦) سهام إبراهيم عبد المجيد حسين : تطوير التدريب العملي في المدارس الثانوية الصناعية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٨، ص ص٥٢-٥٣.

(٧) هيئة المؤتمر (محرر) : رؤى وتوجهات في إطار التعليم فني بمصر، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، هيكلة التعليم الثانوي، الجزء الأول، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٣٩٤-٣٩٥.

(٨) المرجع السابق، ص ص٣٩٦-٣٩٧.

(٩) أحمد إسماعيل حجي : التعليم فى مصر ماضيه وحاضره ومستقبله، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص١٤٥-١٤٦.

(١٠) سليم رجاء وحسن جمال : تجربة التعليم العالي الفني في جمهورية مصر العربية – المؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم في الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص٢٦١-٢٦٢.

(١١) وزارة التربية والتعليم : قطاع التعليم الفني والتجهيزات، دليل التعليم الفني، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٥-٦.

(١٢) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا : تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس في دورته الثامنة والعشرين، الدورة (٢٦)، يوليه، ١٩٩٩، ص ١١٩-١٢٠.

(١٣) وزارة التربية والتعليم : قطاع التعليم الفني والتجهيزات، الإدارة العامة للتعليم التجاري، دليل التعليم الفني، إبريل ٢٠٠٦، ص ص٥-٦.

(١٤) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا : تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس في دورته الثامنة والعشرين، الدورة (٢٦)، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١١٩-١٢٠.

(١٥) محمود أبو النور : نظم ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل – دراسة مقارنة في كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية المقارنة الدولية، ع٣، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص٤٥-٤٨.

(١٦) إيمان ذكي أحمد رزق : تطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة، مجلة البحث العلمي في التربية، ع١٨، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص ص٥٧٢-٥٧٤.

(١٧) أسامة حامد علي علي : أثر الاختيار المبني على الجدارة لقادة المستقبل في تعزيز الميزة التنافسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج٨، ع٣، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٧،
ص ص١٦٢-١٦٣.

(١٨) الحربي خالد الشهري، علي عبد الله : واقع التدريب بمعاهد وكليات الدفاع المدني في بعض الدول العربية : دراسة وصفية، https://scholar.google.com. 2020, PP. 1-6.

(١٩) محمد محمد سكران : تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج٦، ع١٨، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١٨-١٩.

(20) P. Larédo : Six Major Challenges Facing Public Intervention in Higher Education, Science, Technology And Innovation, Science and Public Policy, Vol. 30, No.1, 2013, New York, PP.4-12.

(21) M. S. A., Memon : Entrepreneurial Ecosystem In Maharashtra Industrial Development Corporation (Midc) With Special Reference

To Kolhapur, Maharashtra, Doctoral Dissertation, Bharati Vidyapeeth, 2015, India, PP. 22-23.

([22]) Ali Zarei & et al., : Explaining The Role Of Negotiation Skills In Conflict Management Among Physical Education Experts, International Journal Of Humanities and Cultural Studies, 2016, PP. 1893-1903. Available At Http://Www.Ijhcs.Com/Index.Php/Ijhcs/Index.

([٢٣]) رولاند ف. شتويرر : GIZ في مصر، القاهرة، ٢٠٢١، ص١.

([٢٤]) المرجع السابق، ص٢.

([٢٥]) رولاند ف. شتويرر : GIZ في مصر، مرجع سابق، ص٣.

([٢٦]) عبير أحمد محمد علي : توظيف تكنولوجيا المعلومات في إدارة التعليم الثانوي الفني في مصر على ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠٠٩، ص ص٨٢-٨٣.

([٢٧]) مروا بيومي عبيد موسى : الجهود التربوية لمؤسسات المجتمع المدني لتطوير التعليم الصناعي المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠١٢، ص ص١١٣-١١٤.

([28]) Harald Diaz – Bone & et al., : Circular Economy As A Cornerstone For Meeting The Goals Of The Paris Agreement, Registered Offices Bonn and Eschborn, Germany, 2021, PP. 1-3.

([29]) Bernd Markus Liss : Paris Committee On Capacity-Building (Pccb) Capacity Development To Facilitate Coherent Implementation Of Ndcs In The Context Of National Development Plans, Op. Cit., PP. 5-8.

([٣٠]) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي : التوجهات المستقبلية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، القاهرة، ٢٠٢٠،
ص ص١-٢.

([٣١]) حنان يوسف : دراسة ميدانية – عوامل نجاح واستدامة البرامج والمبادرات الخاصة بتيسير وإدارة الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل، برنامج دعم التشغيل التابع للتعاون الدولي الإنمائي الألماني (GIZ)، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص٤-٥.

([٣٢]) آية عبد العزيز : ألمانيا – تحديد الريادة مع إطلالة القرن الحادي والعشرين، مجلة آفاق سياسية، ع٤١، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص٢٩-٣٠.